

*Amina Mostefa Della | أمينة مصطفى دلة

نهاية التاريخ بطبعته الأمريكية: مراجعة في كتابي "نهاية النظام العالمي الأمريكي" و"اللفياثان الليبرالي: أصول النظام العالمي الأمريكي وأزمته وتحوله"

The End of America: Book Review of "The End of American World Order" and "Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order"

عنوان الكتاب الأول في لغته: The End of American World Order

عنوان الكتاب: نهاية النظام العالمي الأمريكي.

المؤلف: Amitav Acharya

سنة النشر: 2018

الناشر: Polity

عدد الصفحات: 138

عنوان الكتاب الثاني في لغته: Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order

عنوان الكتاب: اللفياثان الليبرالي: أصول وأزمة وتحول النظام العالمي الأمريكي.

المؤلف: جون إكينبرى John Ikenberry

سنة النشر: 2011

الناشر: Princeton University Press

عدد الصفحات: 372

* أستاذة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

* Professor of Political Science, Faculty of Law and Political Sciences, Hassiba Benbouali University, Chlef, Algeria.

مقدمة

منذ أن انتخب دونالد ترامب في تشرين الثاني / نوفمبر 2016 رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، لم يخفِ الباحثون المهتمون بمسألة التوازنات الدولية، والسياسة الخارجية الأمريكية، توجسهم وتشاؤمهم المتزايد من حالة مستقبل ما سُمّوه "النظام العالمي الليبرالي": ذلك أن العودة الأمريكية التدريجية إلى تبني الأيديولوجيا الانعزالية، وإن كانت تقليداً تاريخياً لطالما لجأت إليه كلما واجهت قيوداً دولية على مصالحها، يمكن أن تكون انعكاساً لتغير عميق يشمل الفهم الدولي للقواعد والأسس الناظمة لهذا النظام. ولعل الناظر إلى عناوين أعمالهم الصادرة في العام نفسه، أو في العام الذي بعده، يتأكد من ذلك مراراً، إذ اختارت مجلة *فورين أفيرز Foreign Affairs* عنواناً كبيراً لعددتها الخاص الصادر في شباط / فبراير 2017، هو "خارج النظام: مستقبل النظام العالمي". ونشرت الباحثة آن ماري سلوتر مقالة بعنوان "عودة الفوضوية"، وأخيراً كتابي جحيم النيات الحسنة لستيفن وولت، والوهم العظيم: الأحلام الليبرالية والواقع الدولي لجون ميرشام.

إن أزمة النظام العالمي الليبرالي، أو نهايته المفترضة التي تحدث عنها هؤلاء، هي في أصلها سردية أو أسطورة، بحسب تعبير جوزيف جوف، لطالما كانت حاضرة في كتابات منظري السياسة الدولية ومحليها، بل ملزمة لسردية أخرى أكثر تعلقاً بالصعود والأفول الأميركيين على الساحة الدولية، ارتبطت ببعض الأحداث التي اعتبرت مفصلية بالنسبة إلى السياسة الأمريكية تحديداً، داخلياً وخارجياً، كإطلاق السوفيات القمر الصناعي "سبوتنيك" عام 1957، والأزمة النفطية عام 1973 وفي الثمانينيات؛ مع تحول الاقتصاد الأميركي من اقتصاد صناعي إلى معلوماتي⁽¹⁾. وقد تزامنت الفترة اللاحقة لما اصطلاح عليه بـ "نهاية الحرب الباردة" مع نقاش حاد آخر حول "الصعود الديمقراطي للصين" ومدى انسجام ذلك، أو تعارضه، مع النظام العالمي الليبرالي، انخرط فيه - منهجياً ومعرفياً - مختلف منظري السياسة الدولية الذين راواحت وجهات نظرهم بين من نظر إليها بتشاؤم متزايد، ومن عبرها فرصة لتأكيد أن حادثة واحدة لا تكفي جميع الشعوب، وأنها الفرصة السانحة لظهور نظام عالمي بديل أكثر تلبية واستجابة ل مختلف الضرورات الإنسانية.

لذلك، فإن هذه السردية التي عادت للظهور مجدداً في أغلب النقاشات الدولية الحالية ستتعرض لها المقالة بالنقاش والتحليل؛ من خلال مراجعة نقدية لكتابين من أهم الكتب التي تقع على طرفي نقاش فيما يتعلق بصعود النظام العالمي وأفوله ومستقبله. فالكتاب الأول هو لجيفلورد جون إكينبرري، أستاذ العلوم السياسية وال العلاقات الدولية في جامعة برنستون، وأحد أشد المدافعين عن الليبرالية الأمريكية كدعاة للنظام العالمي، أما الآخر فهو لأميتاب أشاريا، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأمريكية بواشنطن، وهو من أفضل المختصين في

شؤون جنوب شرق آسيا وأسيا، والمدافعين عن الالامركية الغربية في التنظير الدولي، والداعين إلى أن تُؤخذ أهمية القوى الصاعدة في عملية الحكومة العالمية في الاعتبار.

ستكون مراجعة الكتابين من خلال مقارنة واستخلاص مقاربي الباحثين لثلاثة مواضيع رئيسة تقع في صلب التحليل النظمي؛ هي محددات تعريف النظام العالمي، والموقف من القوى الصاعدة (أو القوى غير التقليدية)، والتصور المقدم لمستقبل النظام العالمي الحالي. وفي الأخير ستحاول المراجعة، من خلال استعراضها لأدبيات من مختلف جغرافيات العالم وفلسفاته، الجدال بمن إمكانية ظهور نظام عالمي بديل.

"النظام العالمي" في نسخته "الليبرالية": في أصوله ومكوناته

يمكن الشغل الشاغل في ميدان السياسة العالمية، بحسب إكينبرري، في البحث عن منطق الهيمنة وآلياتها، وفي الطريقة التي تخول من خلالها توزيعات القوة بين الأمم تشكيل مختلف التكوينات السياسية التي ستبنياً بالطريقة التي تُمارس بها القوة، وتشيد قواعد النظام العالمي؛ لذلك فإن "الليفياتان الليبرالي"، في أصله، يُعد بحثاً في أصول النظام العالمي الليبرالي، وفي أزماته التي مرّ بها، وفي آفاقه المستقبلية. وقد انطلق إكينبرري في تحليله من تعريف النظام الدولي بأنه "القواعد والمؤسسات المتفق عليها الموجهة لسلوك الدول، والتي تختلف من حيث النطاق (إقليمية أو عالمية)، ودرجة المأسسة، وأشكال التعاون، وعدد الدول المهيمنة، والآليات الضامنة لشكله واستقراره، والمراوحة بين توازن القوى أو التسلط أو التوافق الدولي"⁽²⁾.

وباستخدام إكينبرري مصطلح "النظام الدولي" بدلاً من "النظام العالمي"، يكون قد تحيّز إلى ثنائية الدولة والقوة كمعيار محدد لطبيعة التفاعلات العالمية؛ الأمر الذي يثبته توصيفه اللاحق لبنية النظام الذي لا نزال نعيشه، والمشيدة قواعده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال قوله إنه "نظام هيراري ذو خصائص ليبرالية، شيد حول مجموعة من الصفقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي عقدتها الولايات المتحدة مع دول أوروبا وشرق آسيا"⁽³⁾.

ويقصد بالهيراركية (الهرمية) تمكن الدولة التي ترتفع أعلى سلم هرم القوة العالمي من تشكيل القواعد والمؤسسات الناظمة للمنظومة العالمية؛ كونها غالباً ما تسعى لاستعمال مزايا قوتها الخاصة للتغيير بيئته العمل الدولي بما يتوافق ومصالحها. ويعيماها بذلك فإنها، بقصد أو من دون قصد، تقوم بإنشاء النظام الدولي. أما "الليبرالية الهيمينية"

² G. John Ikenberry, *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order* (Princeton University Press, 2011), p. 47.

³ Ibid., p. 160.

¹ Josef Joffe, *The Myth of America's Decline: Politics, Economics, and a Half-Century of False Prophecies* (New York: Liveright, 2014), pp. 1 - 2.

إن أسطورة "النظام الليبرالي الهيمني" لم تصد طويلاً أمام الانتقادات الموجّهة إليها من داخل الحقل الأكاديمي الدولي، حتى من أشد المدافعين عنها من أمثال إكتيري الذي صدّ امتعاضاً، بعد عام 2017، بمقالته "هل هي نهاية النظام العالمي الليبرالي؟" التي يوحّي عنوانها بأنه اعتراف مبطن بأنّ النظام الذي كانت تهيمن عليه الولايات المتحدة وأوروبا يفسح المجال اضطراراً لدول صاعدة، تحمل أفكاراً وممارسات وأجندة في أصلها غير ليبرالية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أشارة في الطبعة الثانية من كتابه نهاية النظام العالمي الأميركي الذي أكد فيه، على غرار ادعائه السابق في الطبعة الأولى منه، أنه إذا كانت نهاية هذا النظام تُعزى إلى عوامل خارجية تتعلق أساساً بالصين وغيرها من القوى الصاعدة، فإن ترجيح الناخب الأميركي لدونالد ترامب، وإصرار البريطانيين على "البريكست"، هما نتيجتان وليسَا سببين لنهاية هذا النظام، وتأمّله من الداخل⁽⁸⁾.

النظام العالمي في نسخته الليبرالية: في نقد سردياته

كانت الباحثة إيزابيل غرونبرغ قد فكّت، سابقًا، أسطورة "نظرة الاستقرار بالهيمنة" التي تماهت فرضياتها كثيراً وأسطورة "النظام العالمي الليبرالي" (الأميركي)، من خلال الاستعانة بتحقيقات تاريخية في أهم سردياتها، فنجحت في إثبات فشل النظرية في تلبية معايير معقولة من حيث الدقة التجريبية والاتساق التحليلي، فضلاً عن محتواها الأسطوري. فسردية الارتباط الوثيق بين الهيمنة والانفتاح الاقتصادي، فكّتها الباحثة مستعينة بتحقيق سينفين كراسر النظري الذي أثبت عدم تطابقهما خلال ثالث فترات متتالية؛ عام 1951 في الولايات المتحدة، حيث فُرّضت حصص الاستيراد على المنتجات الزراعية الجديدة، وأصبحت قطاعات كبيرة من الصناعة والزراعة محمية بالتعريفات عام 1953 بعد تنسن ألينهور هرم السلطة، بل شملت اتفاقيات التجارة، في كثير من الأحيان، إعلاناً مفاده أن مشروع القانون لا يعني الموافقة على الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة⁽⁹⁾.

وقد باشر أشارة، متبعاً الطريقة نفسها ومؤيداً لصحتها، انتقاده لسردّيات "النظام العالمي الليبرالي"، بدءاً بمحطّاته المتداولة، كالنظام الأطلسي، وتجمع الديمقراطيات، والعالم الحر، وغيرها المناقضة لبعضها؛ كونها لم تقدّم إشارة واضحة بشأن الامتداد الجغرافي بالنسبة إلى من ينتمي إلى هذا النظام أو العضوية فيه. فالعالم الأطلسي، مثلاً، يستثنى جغرافياً كلاً من أستراليا ونيوزيلاند، و"العالم الحر" المشحون أيديولوجيًّا استخدم أداة للدعاية الغربية في أثناء الحرب الباردة⁽¹⁰⁾.

فيقصد بها توظيف الولايات المتحدة، التي انتهت إلى منزلة القوى الكبرى، آليات ليبرالية للسيطرة على باقي الدول. وبقياتها بذلك، فإنها نجحت في قيادة أحد أكثر الأنظمة الدولية تميّزاً لم تشنَّ فيه حرب بين القوى الكبرى، كما أرسّت أعظم ازدهاراً اقتصاديًّا شهده التاريخ⁽⁴⁾.

إن نجاح قيادة الولايات المتحدة لهذا النظام يعزى إلى عوامل عديدة، منها ما هو متعلق بالداخل الأميركي، وما هو متعلق بإستراتيجياتها الموجّهة إلى الخارج. ففي الداخل، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كما لاحظ المؤرخ ميلفين ليفلر، تضاعفت القوة الأميركيّة؛ بسبب امتلاكها ثلثي احتياطيات العالم من الذهب، وثلاثة أرباع رأس ماله المستثمر، ونصف سفن الشحن الخاصة به، ونصف قدرته التصنيعية، إضافة إلى أن ناتجها القومي الإجمالي كان ثلاثة أضعاف ناتج الاتحاد السوفيّيتي، وأكثر من خمسة أضعاف من مثيله البريطاني⁽⁵⁾. وقد استغل صناع القرار الأميركي هذه الفرصة، فطورو إستراتيجية كبرى موجّهة إلى الخارج، هدفها جعل البيئة الدوليّة ملائمة لأمن الولايات المتحدة ومصالحها في المدى البعيد، على خلاف الإستراتيجية الكبرى الموضعية التي اعتادت القوى التقليدية انتهاجها، والتي تقصر على مواجهة الدول المنافسة والحد من قوتها وتهديداتها⁽⁶⁾. أما في الخارج، فقد أرسّت الولايات المتحدة معيار "النظام الليبرالي الهيمني" بتطبيقها سبع منطقيات عزّزت كل منها الأخرى؛ إذ كانت البداية بتأكيدها الاقتصاد العالمي المفتوح الميسّر للنفاذية الأميركيّة إلى أسواق العالم وموارده، ثم تأكيدها ضرورة أن توفر الديمقراطيات الصناعية مستوىً جديداً من الدعم الاجتماعي مواطنّيها؛ لتحقيق الاستقرار وحماية مجتمع السوق، أو ما يُعرف بـ"دولة الرفاه"، وهو ما تأكّد بعد عام 1950 بسبب الزيادة المطردة في نسبة الإنفاق الحكومي على مختلف برامج الحماية الاجتماعية. أما المقطع الثالث، فقد تمثّل في الدفع إلى "التعاون المؤسسي المتعدد الأطراف"، كآلية لتجاوز عدم كفاية الحلول الوطنية، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الوطني، وهو نوع من الالتزام الذي تقدم فيه الولايات المتحدة بعضاً من التنازلات والقيود على قوتها، مقابل الحصول على نظام تعاوني مستقر، تقيّد من خلاله الدول المشتركة فيه، وتقلّل من المخاطر والشكوك المرتبطة بحالة الفوضوية الدوليّة، والمنافسة الأمنية غير الواضحة فيما بينها. وأما المقطع الرابع، فهو يمثل في التعزيز الأميركي لمشاعر التضامن الغربي الديمقراطي من خلال تأكيد خطابي مفاده أنّ أوروبا والولايات المتحدة تشكّلان مجتمعاً سياسياً واحداً؛ بسبب تقاسمهمما تارياً وقائماً وممارسات ليبرالية مشتركة. وفضلاً عن ذلك، اعتمدت الولايات المتحدة منطق "القيادة الهيمنية" للنظام، بتولّيها زمام تقديم الحماية الأمنية لباقي الدول وتحريكها للنمو الاقتصادي العالمي بسبب عوّلتها (الدولار)، وسوقها الداخلية⁽⁷⁾.

4 Ibid.

5 Ibid., p. 163.

6 Ibid., p. 164.

7 Ibid., pp. 167 - 193.

8 Amitav Acharya, *The End of American World Order*, 2nd ed. (UK: Polity, 2018), p. xiii.

9 Isabelle Grunberg, "Exploring the 'Myth' of Hegemonic Stability," *International Organization*, vol. 44, no. 4 (Autumn 1990), p. 437.

10 Acharya, p. 36.

الاعتراف بعدم كفايتها⁽¹⁴⁾. أما الباحثان إدوارد مانسفيلد وجاك سنایدر، فقد فندَا في أعمالهما الفكرية الراسخة في العلاقات الدولية التي مفادها أن "الديمقراطيات لا يقاتل بعضها بعضاً"؛ واستدلاً بما حدث في يوغوسلافيا السابقة وإندونيسيا على أن التحول نحو الديمقراطية يمكن أن يزيد من خطر الاضطراب الداخلي، ومن الحروب بين الدول؛ على الأقل في الأمد القصير⁽¹⁵⁾. كما أن المؤسسات المتعددة الأطراف تعرضت، أيضاً، لاساءة الاستخدام من طرف القوى الكبرى وتحالفات القوى الصغرى، وما حال بالأزمتين الليبية والسورية إلا مثال صارخ لهذا التلاعب.

وبالنسبة إلى الصعود الصيني، والدول الصاعدة الأخرى، ممثلة في البريكس BRICS، ومجموعة العشرين G20، رأى إكبرى أن التحول الحاصل ليس انتقالاً من نظام هيموني أميركي إلى آخر صيني، بل هو انتشار تدريجي للسلطة، بعيداً عن الغرب⁽¹⁶⁾. فالنظام العالمي الليبرالي كافأ هذه الدول بسبب افتتاحها الاقتصادي وتبيئها فوضىً قاتمةً على التجارة الخارجية، بقدر ما قيد نفوذها وحدّ من نزعتها العدائية بسبب آلياته ومؤسساته. وعلى سبيل المثال، مُنحت الصين من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن صوتاً مساوياً، وفرصاً للقيادة العالمية، إلى جانب القوى العالمية الأخرى، كما أنها لا تزال تدرك حاجتها إلى النظام الاقتصادي المفتوح الذي انخرطت فيه؛ وليس ذلك لاستمرارية تيسيره ولوج اقتصادها إلى أسواق العالم فقط، بل لتوفيره أيضاً آيات لتسوية النزاعات في حال تعرضاً لإجراءات قييزية أو حماية من دول أخرى، وهذه حال الاقتصاديات الناشئة⁽¹⁷⁾. إن هذه الحجة هي الحجة نفسها التي ذهب إليها راندل شولر وشياو يو بو؛ إذ جادلا بأن الصين تمارس "المقاومة الخفائية" التي تعني ضمنياً قبول الفواعل الضعيفة لشرعية المهيمن وسعيها لاغتنام فرص النفوذ وتحدي الظلم الواقع عليها من ناحية أخرى. فسعى الصين لتوسيع اقتصادها، وزيادة نفوذها وهبّتها السياسية، وتعزيز وضعها، بوصفها لاعباً سياسياً في النظام العالمي الحالي، مع تجنبها ما من شأنه أن يكون تحدياً مباشراً للهيمنة الأميركيّة، واعتمادها تقنيات العمل الإقليمي والمؤسسي المتعدد الأطراف، ودفعها عن هذه التقنيات، كل ذلك يقع في سياق مشاركتها الشّطة في النظام القائم، بدلاً من مواجهته⁽¹⁸⁾.

لقد وافق أشاريا هذا الطرح بسبب عدم كفاية قدرة هذه الدول الاستعراضية للقوة ومحدودية قدرتها الترويجية والجاذبية لأيديولوجياتها،

إن الفكرة الرئيسة التي أراد أشاريا إيصالها إلى قارئ كتابه تكمن في الابتعاد عن الرؤية الأحادية للعالم التي تختصر تجارب الأمم التاريخية، وأفكارها وممارساتها، في قالب واحد، وتحجب مساهماتها السابقة والحالية والمستقبلية؛ حتى في إطار الأفكار والأعراف الليبرالية. وهذه الرؤية المستندة إلى تعددية مصادر المعايير الليبرالية وتفسيراتها من شأنها أن تمنح باقي الفواعل غير الليبرالية فضاءً أوسع، وشعراً بملكية النظام الذي تعيش فيه، وهو ما يمكنها من التلاوّم ومعاييره، بل إنه يساعدها على تطويرها، فقد جادل أشاريا بأن الدول النامية ساهمت فعلاً في تطوير معايير وأنماط حوكمة عالمية، مستنداً إلى مجموعة من الأبحاث قدمت في هذا الإطار؛ كأعمال سكينك كاثرين التي جادلت بدور دول أميركا اللاتينية المؤسس لمعايير حقوق الإنسان بسبب تطويرها أحد أكثر الصيغ القانونية قوةً ملبداً عدم التدخل، وإنلانها الأميركي الخاص بحقوق الإنسان وواجباته" الصادر عن منظمة الدول الأمريكية، في نيسان / أبريل 1948، قبل أشهر من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽¹¹⁾. أما الباحث إيريك هيلينز، فأوضح المساهمات المهمة لدول أميركا اللاتينية، ودول أوروبا الشرقية، إضافة إلى الصين والهند، في إنشاء المؤسسات الاقتصادية العالمية ودعمها، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما فيها مساهمات بريتون وودز، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي⁽¹²⁾. وقد واصل أشاريا إشاراته إلى المساهمات غير الغربية في مجال التنمية والسلام العالمي؛ كنموذج غرامين للتمويل الصغير، وتنمية المجتمع المخالف للممارسات المصرفية التقليدية الذي طوره أستاذ الاقتصاد البنغالي محمد يونس، وأفكار التنمية البشرية والأمن البشري التي طورها الاقتصادي البالكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي أمارتيا صن، والتي كانت بمنزلة نقد لليبرالية الاقتصادية المستندة في تقييمها للتنمية إلى ناتج الدول المحلي ونموذج "الأمن القومي" الذي روجت له الأكاديمية الأميركيّة كذلك⁽¹³⁾.

إن سردية الدور الحميد لـ"النظام العالمي الليبرالي"، وللولايات المتحدة، اعتبرها أشاريا مبالغة فيها لعدة أسباب. فمارسات الولايات المتحدة غير الليبرالية التي ميزت "الحرب الأمريكية على الإرهاب"، وغزوها لأفغانستان والعراق، كانت من بين المؤشرات الواضحة الدالة على تبديد أسطورة ارتباطها بالقيم الليبرالية وبباقي الدول التي أضفت الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان كدعاة للنظام العالمي. وعلى الرغم من أن أشاريا لم ينكر المساهمة الإيجابية للمعايير الليبرالية، كالاعتمادية المتبادلة والمؤسسات والديمقراطية في تحقيق السلام، فإنه أكد ضرورة

14 Ibid., p. 44.

15 Edward Mansfield & Jack Snyder, "Democratization and the Danger of War," *International Security*, vol. 20, no.1 (Summer 1995), p. 5.

16 G. John Ikenberry, "The end of liberal international order?" *International Affairs*, vol. 94, no. 1 (January 2018), p. 17.

17 G. John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive?" *Foreign Affairs*, vol. 87, no. 1 (January-February 2008), p. 32.

18 Randall L. Schweller & Xiaoyu Pu, "After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline," *International Security*, vol. 36, no.1 (Summer 2011), pp. 52 - 53.

11 Kathryn Sikkink, "Latin American Countries as Norm Protagonists of the Idea of International Human Rights," *Global Governance*, vol. 20, no. 3 (2014), pp. 389 - 404.

12 Eric Helleiner, *Forgotten Foundations of Bretton Woods: International Development and the Making of the Post war Order* (New York: Cornell University Press, 2014)

13 Acharya, pp. 42 - 43.

الليبرالي ما بعد الهيمني"، نسخة ثالثة من "الليبرالية الأممية"، بعد نسختها الثانية في عهد فرانكلين روزفلت، ونسختها الأولى في عهد وودرو ويلسون، في حال تمكنها من تجاوز أخطائها السابقة، واعتمادها "التوسيع" منطقاً لعملها الدولي، سواء كان توسيعاً من حيث الفواعل غير الغربية التي يجب إشراها في هيكل الحكومة العالمية، أو توسيعاً للسيادة "الليبرالية" بسبب عقيدة "مسؤولية الحماية"، إضافة إلى اعتمادها أنظمة أمنية واقتصادية، ترابط وتتدخل على نحو متزايد⁽²³⁾.

من جانب آخر، رأى أشاريا أنه لن يكون النظام العالمي الناشئ نسخة مستحدثة من العالم الليبرالي، ولا عالماً متعدد الأقطاب، بل سيكون "النظام العالمي التعددي" Multiplex World Order الذي يختلف عن سابقيه بكونه عالماً يتسم بالتنوع الثقافي والسياسي، وبالاعتمادية المتباعدة الكبيرة بين فواعله، كما أن التركيز فيه لن يكون على عدد القوى الكبرى وقدراتها المادية، بل على طبيعة تفاعಲها. فهو عبارة عن عالم لامركزي حيث لا دولة واحدة مهيمنة عليه، بل مستويات متعددة متداخلة من الحكومة العالمية والإقليمية والمحليّة⁽²⁴⁾. إن النظام التعددي سيحتفظ بخصائص النظام الليبرالي، لكن الاختلاف يكمن في الحضور الموازي للفلسفة "الليبرالية الأممية" وللغرب من حيث هو كتلة جيوسياسية وباقى فلسفات العالم ودوله التي لكل منها مقاربة مغایرة للأفكار والنهج التي تُدار بها قواعد النظام العالمي ومؤسساته. وسيكون هذا النظام كذلك أشد تركيزاً على ظاهرة "الإقليمية" التي أصبحت، بعد التغيرات المفاهيمية والنظرية الكبيرة التي أحدثت لإطارها المعرفي، عاملًا مهمًا في تشكيل العلاقات السلمية بين دول الإقليم، وفي تحديد الدور والتأثير الإقليميين والعالميين للدول⁽²⁵⁾.

إن التصور الذي قدمه أشاريا للنظام العالمي يعتبر امتداداً لمشروعه الأوسع في الحقل الدولي. فالأساس لتقديم أي فهم معياري للنظام العالمي يكمن، بحسبه، في شرعيته المترکزة على التمثيل والمشاركة؛ أي المدى الذي يشمل فيه النظام الجزء الأوسع من المنظومة العالمية، وما إذا كان لا يتمتع بدعم القوى القائمة فيه ومشاركتها فقط، بل باقي الفواعل أيضًا، سواء الضعيفة أو الجديدة أو الصاعدة إقليمياً، المالكة فهمًا مختلفاً لما يشكل نظاماً عالمياً مشروعاً وفعلاً⁽²⁶⁾.

النظام العالمي التعددي ما هو، إذًا، إلا استعارة من تعددية الوكالات Agency في عملية هيكلة النظام العالمي، وهذه التعددية تعتبر جوهر فكرة "العلاقات الدولية العالمية الناشئة" Global IR، بوصفها دعوة نظرية للباحثين من عالم الجنوب إلى توسيع مشاركتهم في

فضلاً عن صراعاتها العديدة مع دول جوارها؛ كالتوتر بين الصين والهند بسبب النزاع الحدودي في منطقة دوكلام، ومعارضة الصين محاولة الهند الانضمام إلى مجموعة موردي المواد التووية، وإحباطها إدراج مسعود أرهر، زعيم تنظيم "جيش محمد" المعاذري للهند، ضمن قائمة مجلس الأمن السوداء، وفي المقابل تعارض الهند المبادرة الصينية "حزام واحد طريق واحد"، وهي كلها مؤشرات تدل على أن أقوى دولتين صاعدتين لا تملكان رؤية مشتركة للنظام العالمي⁽¹⁹⁾. وعلى الرغم من ذلك، فإن انخراط إحدى هذه الدول في مؤسسات هذا النظام وقواعده، بحسب ما رأى ماركوس تورينو، لا يعني قبولها بالهيمنة الأميركيّة عليه؛ لأنها لا تزال رافضةً ومقاومةً لممارسات الهيمنة المصاحبة له، كالبرازيل مثلاً⁽²⁰⁾. وبحسب أشاريا، ستظل الدول الصاعدة مرتبة في أي مخطط جديد قد تضعه الدول الغربية للحفاظ على النظام القائم، وستطالب بمزيد من الإصلاحات على مستوى المؤسسات الدوليّة؛ لعلها منح صوتاً أعلى فتكون أقدر على التأثير. وهذه الملاحظة نفسها قدمتها كريستين هوبويل التي اعتبرت أن صعود دول البريكس ليس وهمًا، وأنها أصبحت قوة سياسية مهمة في نظام الحكومة الاقتصادية العالمي؛ لأنها أظهرت درجة ملحوظة من الوحدة والتعاون، والعمل بتناغم تام، ونجحت في تحدي الهيمنة الأميركيّة. وما جولة الدوحة، عام 2001، إلا مثال بارز على عرقلة هذه الدول لإحدى المؤسسات التقليدية الأساسية في النظام الاقتصادي الليبرالي⁽²¹⁾.

النظام العالمي في نسخة الليبرالية: بين الاستمرار والأفول

بناءً على ما تقدم، نجد أن "النظام العالمي الليبرالي" في طريقه إلى الأول، بغض النظر عن قوة الولايات المتحدة، أو ضعفها، فهو يعاني تأزماً مهما تعددت تسميات الأزمة؛ "أزمة سلطة" كما سماها إكينبرى، أي عجز الولايات المتحدة عن قيادة العالم بمفردها، أو "أزمة صدقية" بحسب رأي أشاريا. إذًا، ما المستقبل الذي ينتظر العالم؟ فهو الأفول التام أم الجزئي؟ وهل ثمة إمكانية لظهور بديل؟

يرى إكينبرى أن النظام الليبرالي، حتى إن تعرض لأزمات متتالية، يملك آليات ذاتية المنشأ تحفز دولة وتنجحها فرضاً للاندماج في ميادينه السياسية والاقتصادية الأساسية، تحقيقاً لمصالحها؛ ومن ثم تضمن بقاءه واستمرارته⁽²²⁾. فالدول الليبرالية ستتمكن من ظهور "النظام

19 Amitav Acharya, "After Liberal Hegemony: The Advent of a Multiplex World Order," *Ethics & International Affairs*, vol. 31, no. 3 (2017), p. 275.

20 Acharya, *The End of American World Order*, pp. 47 - 48.

21 Kristen Hopewell, *Breaking the WTO: How Emerging Powers Disrupted the Neoliberal Project* (Stanford: Stanford University Press, 2016), p. 3.

22 G. John Ikenberry, "Why the Liberal World Order Will Survive," *Ethics & International Affairs*, vol. 32, Special Issue. no. 1, *Rising Powers and the International Order* (Spring 2018), pp. 24 - 25.

23 G. John Ikenberry, "Liberal Internationalism 3.0: America and the Dilemmas of Liberal World Order," *Perspectives on Politics*, vol. 7, no. 1 (March 2009), pp. 71 - 87.

24 Acharya, *The End of American World Order*, p. 9.

25 Ibid., p. 84.

26 Amitav Acharya, *Constructing Global Order Agency and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 2018), p. 13.

إن الافتراضات المنهجية البديلة للوحودية الأدفایتية تفيد أن مكونات الكوكب (الأفراد والدول والطبقات والمجتمعات والثقافات والشعوب والإيكولوجيا) هي حفائق فرعية متنوعة، متضمنة في الحقيقة العالمية النهائية، وأن الإدراك الفكري لـ "ترابط هذه المكونات" يمكن أن يدفعنا إلى إعادة تفسير تنوع الهويات السياسية القائمة فيه، ومن ثم سيسمح بخلق مجال أخلاقي جديد لإدانة السياسات المحلية والدولية المثيرة للانقسام⁽³²⁾.

وفي موضوع النظام العالمي، حاججت الباحثة الهندية مدهما بيشت، بوجود تصور متقدم للنظام، يمكن استخلاصه من وظائف الدولة الداخلية والخارجية المذكورة في المدونة الهندية القديمة *أرتاشاسترا Arthaśāstra* التي اعتاد الواقعيون تقديمها بوصفها أحد روافدهم الفكرية. ففي الداخل يجب على الدولة، ممثلاً بملكه، أن تحقق الإدارة العادلة كشرط أساسي ومبني؛ ليس لاستقرارها وازدهارها فقط، بل لترامك ثروتها، ثم توسعها أيضاً. أما خارجياً، فقد استرشدت الباحثة بنظرية "الماندالا"⁽³³⁾ التي قدمت تصوراً لكل مكون من مكونات النظام التي وضعها باحثو المدرسة الإنكليزية لـ "المجتمع العالمي"، وهي:

- **المؤسسات:** تعني - بحسب *أرتاشاسترا* - "المبادئ الستة" التي تمثل دليل السياسة الخارجية للدول، وهي: زيادة القوة، والنفوذ، والتفوق الدبلوماسي على العدو، وتشكيل الحلفاء، وال الحرب ملاداً آخرًا. أما المبدأ السادس الذي ركزت *أرتاشاسترا* عليه، فهو أهمية اتباع الدولة السلوكيات العادلة، واتفاقيات السلام. وقد لخص باتريك أوليفيل هذه المبادئ تحت مسمى "الأمّاط المجنبة للحرب والمسهلة للسلام"⁽³⁴⁾؛ إذ يرى أن الحرب والسلم إستراتيجيات سياسية لا تعني حرفيًا المعنى الموضوع لهما، بل تعني المبادئ العملية لتنفيذ السياسة الخارجية، وهي نوع من إستراتيجيات إضعاف الخصم؛ من خلال القدرة على مقاومة هجماته، وتدمير مصادر دخله. وهذه الإستراتيجيات هي مؤشر دال على مأسسة النظام عالمياً لتجنب الفوضوية.

- **الوكلاء والبني:** منحت *أرتاشاسترا* مكانة خاصة للدولة، وملدي اتباعها السلوكيات السبع التي وُضعت أساساً لتنفيذ قراراتها، وللحفاظ على مركزها المهيمن في دائرة الدول - الماندالا. وقواعد السلوك هذه مهمة؛ لأنها مؤشر لقياس مدى نجاح الدبلوماسية من خلال معرفة الهدف الذي تريد كل دولة تحقيقه، ويصنفها ضمن دائرة الماندالا، إما حليقاً وإما عدواً وإما محابياً⁽³⁵⁾، فالعدالة، إذًا، من حيث هي القيام بامهمات المنوطه، وفق

32 Ibid., p. 15.

33 مصطلح سنسكريتي يشير إلى مجموعة الرموز الهندسية التي اعتمدها الهندوون القدماء لتقديم صورة الكون.

34 Medha Bisht, "The Concept of 'Order' in Arthashastra: Re-engaging the Text," *South Asian Survey*, vol. 21, no. 1 - 2 (2017), p. 220.

35 Ibid., pp. 221 - 222.

حقل العلاقات الدولية⁽²⁷⁾؛ لذلك، فإن فهمنا العميق للعالم التعددي وللعلاقات الدولية العالمية، يتطلب منا بحثاً في مدى إمكانية القدرات الماديه والتصورية والتفاعلية لمختلف الفواعل، سواء الدول أو غيرها، بخصوص التأثير المتعلق بمارساتها، والتي يمكن أن تكون إنشاءً، أو رفضاً، أو مقاومة، أو إعادة تشكيل للأنظمة الإقليمية والعالمية.

وفي السياق الصيني، استناداً إلى بعض المفاهيم المتقدمة في الفلسفة الكونفتشيوسية والتاريخ الإمبراطوري الصيني؛ كمفهوم "الجمع تحت السماء" Tianxia، و"نظام الرواوف" Tributary system، قدم الباحثون الصينيون فهـما مغايـراً مـغايـراً للنظام العالمي، يقر بحقيقة العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة، والتي بين الأـب وأـبـنـائـه؛ فـهيـ غير مـتكـافـئـةـ، لكنـهاـ حـمـيـدةـ وـليـسـتـ كـنـظـامـ "ـوـيـسـفـالـيـ"ـ الـذـيـ يـسـاـوـيـ بـيـنـ الـدـوـلـ مـقـابـلـ وـضـعـهـاـ فـيـ تـنـافـسـ وـصـرـاعـ. إنـ الطـرـيـقـةـ الصـيـنـيـةـ التـقـلـيـدـيـةـ للـحـكـمـ الـتـيـ اـصـطـلـعـ عـلـيـهـ الـعـالـمـ الصـيـنـيـ فـانـغـ لـيـ تـشـيـ فـانـغـ لـيـ تـشـيـ هـيـ الـحـكـمـ استـنـادـاـ إـلـىـ الـأـحـكـامـ الـأـخـلـاقـيـةـ، وـالـتـيـ اـرـتـكـرـتـ عـلـىـ الـعـالـقـاتـ الـخـمـسـ (ـبـيـنـ الـأـبـ وـالـبـنـ، وـالـإـمـبـرـاطـورـ وـالـوـزـيرـ، وـالـأـخـ الـأـكـبـرـ وـالـأـصـفـ، وـالـزـوـجـ وـالـزـوـجـةـ، وـالـصـدـيقـ وـصـدـيقـهـ)، وـعـلـىـ الـأـوـاصـرـ الـجـمـعـيـةـ الـأـرـبـعـ (ـالـأـدـبـ وـالـاسـتـقـامـةـ وـالـصـراـحةـ وـالـإـحـسـانـ بـالـخـبـلـ)ـ (ـفـالـنـظـامـ الـعـالـمـيـ، وـفـقـاـ لـذـلـكـ، هـرـمـيـ، تـقـعـ مـسـؤـلـيـةـ الـحـفـاظـ عـلـيـهـ عـلـىـ عـاـنـقـ دـوـلـةـ هـيـمـيـنـيـةـ حـمـيـدةـ تـدـيرـهـ لـصـالـحـ الـجـمـعـ الـوـاقـعـيـنـ تـحـتـ السـمـاءـ، حـتـىـ أـوـلـكـ الـذـيـنـ لـاـ تـوـافـقـ ثـقـافـهـمـ وـالـكـوـنـفـوشـيـةـ، وـسيـكـونـ اـرـتـقـاءـ الـصـيـنـ، تـقـدـيـرـاـ لـإـنـجـازـاتـهـاـ الـثـقـافـيـةـ، وـتـفـوـقـهاـ الـعـمـلـيـةـ، وـتـفـوـقـهاـ الـعـقـدـيـةـ، وـفـقـاـ لـذـلـكـ، أـوـ قـوـتهاـ الـعـسـكـرـيـةـ، أـوـ الـاقـتـصـادـيـةـ)ـ (ـ29ـ).

ومن جانبهم، قدم الباحثون الهنود تصوراً بدليلاً للنظام العالمي في خضم إجابتهم عن إشكالية: كيف يمكن لمفهوم "الوحودية الأدفایتية"⁽³⁰⁾ Advaitic monism، بوصفه مصدراً إبستيمولوجيًّا محتملاً، أن يمهد الطريق لبناء نظرية دولية ما بعد غربية؟ إن الفهم الوحدوي لـ "الأدفایت" ينطلق من تصور الكوكب بأكمله، باعتباره حقيقة واحدة مرتقبة مسبقاً؛ حيث الأهمية الوجودية المتساوية لكل من الدولة والعالم. وبالنظر إلى هذا الوضع الأنطولوجي المتكافئ، فإن مسألة إعطاء الأولوية لكيان أنطولوجي معين، باعتباره وحدة التحليل الأساسية، يبقى مسألة اختيار ذي دوافع سياسية⁽³¹⁾.

27 Amitav Acharya, "Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies," *International Studies Quarterly*, vol. 58, no. 4 (2014), pp. 647-659.

28 Yaqing Qin, "Why is there no Chinese international relations theory?" in: Amitav Acharya & Barry Buzan (eds.), *Non-Western International Relations Theory Perspectives on and beyond Asia* (England: Routledge, 2010), p. 42.

29 June Teufel Dreyer, "The 'Tianxia' Trope: Will China Change the International System?" *Journal of Contemporary China*, vol. 24, no. 96 (2015), p. 2.

30 الأدفایت هي فلسفة هندية قدية تعنى "اللائئية"، أي عدم الإيمان بأن العالم وما فيه من ظواهر يتشكل من ثيارات.

31 Deepshikha Shahi & Gennaro Ascione, "Rethinking the Absence of Post-Western International Relations Theory in India: 'Advaitic monism' as an Alternative Epistemological Esource," *European Journal of International Relations*, vol. 1, no. 22 (2015), p. 14.

- بوصفه بديلاً دينياً وأخلاقياً وحضارياً، فهماً مخالِراً لمصدر الحقيقة الدولي؛ كما فعل على أكبر علي دخاني بتقديمه ثلاثة بنى مستقاة مباشرة من القرآن والسنّة النبوية يمكنها أن تكون حاكمة للعلاقات بين الأمم والدول:
- المعرفية - الإستيمولوجية: أي الأساس المعرفية والإدراكية للقادة والأنظمة السياسية المشكّلة لقوام صنع السياسة دولياً، وهي تبني موقف محترم تجاه البشر، والاعتراف بتنوع الأديان واقعاً، وأصلّة الإرادة الحرة، والاختيار الحر للبشر.
 - العقلانية - الأخلاقية: أي القواعد السلوكية التي تتأسس الأنظمة الاجتماعية بمحاجتها، وتنتمي المحافظة عليها؛ وهي التعامل السلمي، وتجنب العنف، والالتزام بمبادئ الأخلاقية.
 - العملية والسلوكية: تعني بالأساليب التي يجب على الدول اتباعها في تفاعلها مع الدول الأخرى. وتتلخص في تعزيز الحوار، وأهمية الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات، وبالعدالة آلية عملية، والاعتراف بحقوق الأطراف المتباينة، وتأكيد الإطار الأخلاقي للانتقام، وتعزيز القوات المسلحة لأغراض وقائية⁽³⁹⁾.

ملاحظات ختامية

مما تقدم، يمكن القول إن "النظام العالمي"، باعتباره مبادئ وتوجيهات ناظمة لكل الفواعل في العالم لتحقيق غايات وأهداف معيارية معينة، لا يمكن أن تعرفه وتفرض تطبيقه فواعل بعينها على البقية؛ ذلك أن إصرار أنصار الليبرالية الأمريكية على رفضهم أي بديل لنموذجهم الليبرالي، قابله إصرار التعدديين على تقصي أي بديل معرفي أو ممارسي يفضي إلى تحدي خطاب "المهيمن"، حتى إن تطلب الأمر توجههم المعرفي نحو آسيا التي لم تُعد موقع الترکز العالمي للقوة والثروة فقط، بل باتت بديلاً محتملاً لتطوير صيغ تعددية للحقل الدولي أيضاً.

إذًا، هل هي حقاً نهاية النظام العالمي الليبرالي؟ هذه إشكالية لا يمكن أن تجد لها إجابة واحدة؛ لأن الرؤى المتعددة حولها - كما حاولت هذه المراجعة تقديمها - تقع، في أصلها، في صلب النقاشات في حالة التأزم التي وصل إليها الحقل الدولي، ولا سيما مسألة عدم توافق مصادر التنظير فيه والمواضيع العالمية المختلفة التي لم يُعد في الإمكان مقارتها بالمفاهيم التي أنتجهما مرحلة ما بعد الحداثة الغربية؛ لذلك فإن السؤال الذي طرحته مارتن وايت، منذ أكثر من أربعين عاماً: "لماذا لا توجد نظرية دولية؟" سيظل يتردد في أذهان باحثي الحقل وكتاباتهم، في محاولة استفزازية لهم لتطويره الدائم؛ ماشياً والحقائق العالمية - الدولية المتغيرة، حتى إن تغيرت صيغة السؤال وصارت: "لماذا لا توجد نظرية دولية غير غربية؟"، وهي الصيغة التي طرحتها كل من أشاري وباري بيوzan مرتين، عامي 2007 و2017.

³⁹ Ali Akbar Alikhani, "Fundamentals of Islam in International Relations," in: Deina Abdelkader, Nassef Manabilang Adiong & Raffaele Mauriello (eds.), *Islam and International Relations Contributions to Theory and Practice* (UK: Palgrave Macmillan, 2016), pp. 7 - 21.

الشروط المنصوص عليها في أرتاشاسترا، تُعتبر العامل الرئيس في إضفاء المعنى على النظام، على المستويين الداخلي والعالمي⁽³⁶⁾. وفي السياق الإسلامي، وجب في البداية توضيح أنه يوجد نوعان من الكتابات التي تناولت مسألة الربط بين الإسلام وال العلاقات الدولية. فالنوع الأول حصر فيه غير المتخصصين في الحقل الدولي تركيزهم في دراسة القواعد المقننة لعلاقات المسلمين بغيرهم في زمن السلام والحرب، أو ما عُرف بـ "دار السلم"، و"دار الحرب"، و"دار العهد". ومثل هذا التقسيم، فضلاً عن كونه خاضعاً لواقع معين هو واقع القوّة زمن الفتوحات الإسلامية، وفضلاً عن عدم مسألة هؤلاء الباحثين لأسباب ظهوره، ومدى صلاحيته، و مدى الخلاف بين الأسانيد الشرعية لدوره الثلاث⁽³⁷⁾، هو تقسيم يقلل من أي إمكانية لإجراء حوار حقيقي وبباقي الحضارات. أما النوع الثاني، فهو متعلق بمحاولة المتخصصين تطوير نظرية إسلامية للعلاقات الدولية عبر عدة مستويات، هي: التقديم لأصول التعامل مع المصادر الإسلامية وقواعده ومناهجه عند التنظير للعلاقات الدولية، وتقديم إمكانية معرفية لاستنباط العلاقات الدولية، سواء من الأصول الإسلامية التقليدية، كالقرآن والسنّة وخبرة الخلفاء الراشدين، أو المستمدّة من التجربة التاريخية للمسلمين، أو المستمدّة من الفكر السياسي الإسلامي⁽³⁸⁾.

هذه الأبحاث، على أهميتها وقدرتها العالية على التعامل النّقدي مع الملاحظات الفكرية المختلفة التي مر بها الحقل، اكتفت بطرح الأسئلة أكثر من تقديم البادئ النّظري والمفاهيمية التي يمكن استخدامها لردّ الفجوة الحاصلة لحظة التخلّي الإستيمولوجي عن المفاهيم الغربية للعلاقات الدوليّة. فعلى الرغم من اعتراض هذه الأبحاث بأنّ ولوّجها إلى الحقل سببه افتتاح الحقل نفسه على دراسة القوّة التفسيرية للمعايير والقيم والدين، في تحليل سلوك الدول وال العلاقات بينها، فإنّها لم تتمكن من تقديم فهم ديني - سياسي جديد للدولة، يتجاوز بعد العقدي الذي اعتاد الباحثون اعتماده أساساً للتقسيم، ولم تتمكن من الموازنة بين المعايير والقيم المستمدّة من التراث التاريخي والديني، والمصالح والتفاعلات الحالية للشعوب الإسلامية في علاقتهم بغيرهم. لذلك، يمكن أن ترکز النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية (في حالة اختيار الدين معياراً للنظرية) على بعد المعياري؛ بالنظر إلى امتلاك الإسلام،

³⁶ Ibid., p. 224.

³⁷ رُسخت الكتابات العربية والغربية مفهوم "الجهاد" أساساً لفهم التنظير الإسلامي الدولي الذي يفرض لراماً تقسيماً فرضياً بين عوالم مختلفة، انظر: خديجة أبو أثلة، الإسلام وال العلاقات الدولية في السلم وال الحرب (القاهرة: دار المعرفة، 1983); وهبة الرحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981).

Majid Khadduri, *The Islamic Law of Nations: Shaybani's Siyar* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1966); Majid Khadduri, *War and Peace in the Law of Islam* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1955).

³⁸ ملدة عشر سنوات، قام عدد من أساتذة العلوم السياسية من تخصصات مختلفة بتقديم "مشروع العلاقات الدولية في الإسلام"، وقد صدر منه 12 كتاباً عن المهد العالمي للفكر الإسلامي. للتفاصيل أكثر، انظر: نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في الإسلام ج 1، المقدمة العامة للمشروع (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

المراجع

العربية

- Helleiner, Eric. *Forgotten Foundations of Bretton Woods: International Development and the Making of the Post war Order*. New York: Cornell University Press, 2014.
- Hopewell, Kristen. *Breaking the WTO: How Emerging Powers Disrupted the Neoliberal Project*. Stanford: Stanford University Press, 2016.
- Ikenberry, G. John. "Liberal Internationalism 3.0: America and the Dilemmas of Liberal World Order." *Perspectives on Politics*. vol. 7. no. 1 (March 2009).
- _____. "The end of liberal international order?" *International Affairs*. vol. 94. no. 1 (January 2018).
- _____. "The Rise of China and the Future of the West: Can the Liberal System Survive?" *Foreign Affairs*. vol. 87. no. 1 (January-February 2008).
- _____. "Why the Liberal World Order Will Survive." *Ethics & International Affairs*. vol. 32. Special Issue. no. 1. Rising Powers and the International Order (Spring 2018).
- _____. *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*. Princeton University Press, 2011.
- Joffe, Josef. *The Myth of America's Decline: Politics, Economics, and a Half Century of False Prophecies*. New York: Liveright, 2014.
- Mansfield, Edward & Jack Snyder. "Democratization and the Danger of War." *International Security*. vol. 20. no. 1 (Summer 1995).
- Schweller, Randall L. & Xiaoyu Pu. "After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline." *International Security*. vol. 36. no. 1 (Summer 2011).
- Shahi, Deepshikha & Gennaro Ascione. "Rethinking the Absence of Post-Western International Relations Theory in India: 'Advaitic monism' as an Alternative Epistemological Resource." *European Journal of International Relations*, vol. 1. no. 22 (2015).
- Sikkink, Kathryn. "Latin American Countries as Norm Protagonists of the Idea of International Human Rights." *Global Governance*. vol. 20. no. 3 (2014).

- أبو أبلة، خديجة. *الإسلام وال العلاقات الدولية في السلم وال الحرب*. القاهرة: دار المعارف، 1983.
- الزحيلي، وهبة. *العلاقات الدولية في الإسلام*. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981.
- مصطفى، نادية محمود. *العلاقات الدولية في الإسلام*. ج. 1. المقدمة. العامة للمشروع. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

الأجنبية

- Abdelkader, Deina, Nassef Manabilang Adiong & Raffaele Mauriello (eds.). *Islam and International Relations Contributions to Theory and Practice*. UK: Palgrave Macmillan, 2016.
- Acharya, Amitav & Barry Buzan (eds.). *Non-Western International Relations Theory Perspectives on and beyond Asia*. England: Routledge, 2010.
- Acharya, Amitav. "After Liberal Hegemony: The Advent of a Multiplex World Order." *Ethics & International Affairs*. vol. 31. no. 3 (2017).
- _____. "Global International Relations (IR) and Regional Worlds: A New Agenda for International Studies." *International Studies Quarterly*. vol. 58. no. 4 (2014).
- _____. *Constructing Global Order Agency and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.
- _____. *The End of American World Order*. 2nd ed. UK: Polity, 2018.
- Bisht, Medha. "The Concept of 'Order' in Arthashastra: Re-engaging the Text." *South Asian Survey*. vol. 21. no. 1 - 2 (2017).
- Dreyer, June Teufel. "The 'Tianxia' Trope: Will China Change the International System?" *Journal of Contemporary China*. vol. 24. no. 96 (2015).
- Grunberg, Isabelle. "Exploring the 'Myth' of Hegemonic Stability." *International Organization*. vol. 44. no. 4 (Autumn 1990).